منظمة العمل العربية
المركز العربى للتأمينات الإجتماعية
الخرطوم

أثر
برامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة
على
نظم التأمينات الإجتماعية (العربية)

*** التحولات الإقتصادية وبرامجها وليد للعولمة (**والأزمات المالية العالمية**):**

- **العولمة ومؤسسات الأمم المتحدة (**النقدية والمالية والتجارية**)** تفتح الحدود أمام تنقل السلع والخدمات والقوى العاملة ورءوس الأموال (والأزمات المالية العالمية).
- **تداعيات العولمة بالنسبة للدول العربية (**دول نامية**) :**

- تزايد معدلات الفقر وشدته ومحدودية دور الدولة فى التدخل المباشر فى النشاط الإقتصادى وتأثرمواردها المالية.
- تزايد مدى وشدة التعطل.
- إرتباط علاقات العمل بالظروف الإقتصادية والإتفاقيات والتوصيات الدولية وإتساع مدى تفاوت الأجور والدخول.

*** القدرة الإقتصادية والمالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية مع تأثرها ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة (**من حيث المجال والموارد والمزايا والإستثمارات**) على المستوى العربى (**دول نامية إقتصاديا**) وفقاً للإحوال الإقتصادية والسكانية.**

- إستمرارية نظم التأمينات الإجتماعية.
- القدرة الإقتصادية الذاتية للتأمينات الإجتماعية.
- إحصائيات تأثر التأمينات الإجتماعية ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة.

التحولات الإقتصادية وبرامجها وليد للعولمة
(والأزمات المالية العالمية)

- **العولمة ومؤسسات الأمم المتحدة (**النقدية والمالية والتجارية**)** تفتح الحدود أمام تنقل السلع والخدمات والقوى العاملة ورءوس الأموال (والأزمات المالية العالمية).

- **تداعيات العولمة بالنسبة للدول العربية (**دول نامية**) :**

- تزايد معدلات الفقر وشدته ومحدودية دور الدولة فى التدخل المباشر فى النشاط الإقتصادى وتأثر مواردها المالية.
- تزايد مدى وشدة التعطل.
- إرتباط علاقات العمل بالظروف الإقتصادية والإتفاقيات والتوصيات الدولية وإتساع مدى تفاوت الأجور والدخول.

العولمة ومؤسسات الأمم المتحدة
(النقدية والمالية والتجارية)
تفتح الحدود بين الدول

أمام تنقل القوى العاملة ورءوس الأموال (والأزمات المالية العالمية)

- نشأة ودور المنظمة العالمية للتجارة.
- تكامل أعمال مؤسسات الأمم المتحدة النقدية والمالية والتجارية.

نشأة ودور المنظمة العالمية للتجارة (١)

أ- الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات":

جاءت تسمية الجات بأنها إتفاق .. نتيجة وجود مجالات كثيرة للخلاف بين الدول الأعضاء ولذلك فقد أطلق على ما توصل إليه الأعضاء من نقاط إتفاق مسمى الإتفاقية وليس منظمة حتى يتم حل جميع الخلافات ومن ثم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

أقرت لجنة المفاوضات فى الإتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) التى عقدت فى جنيف يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ التى تشتمل عليها الوثيقة النهائية لإتفاقية تحرير التجارة العالمية بعد مفاوضات إستمرت سبع سنوات، إنتهت بإجتماع عقده وزراء التجارة فى ١١٧ دولة من دول العالم فى المغرب (مراكش) فى أبريل ١٩٩٤ إتفقوا فيه على نتائج تلك المفاوضات لتعرض على مجالس السلطة التشريعية فى ديسمبر ١٩٩٤ لتسرى إعتبارا من بداية عام ١٩٩٥.

وتنص الوثيقة الختامية لجولة أورجواى الأخيرة على أن الجات مثلت كيانا مؤقتا منذ عام ١٩٤٧ ثم تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة وهى منظمة متعددة الأطراف للتجارة تتولى مسئولية مراقبة تحرير التجارة الدولية. ويكون لها طابع المؤسسات العالمية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

---

(١) لم يعد خافيا منذ أزمة الكساد الإقتصادى العالمى فى الثلاثينيات تزايد أهمية البعد الإقتصادى فى حياة الأمم والشعوب وتداخل آثاره مع آثار البعدين الإجتماعى والسياسى منذ نشأت فكرة الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة فى عام ١٩٤٧ وعند توقيع إتفاقية مراكش فى أبريل ١٩٩٤ وخروج المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود.
وقد تعددت الآثار الناشئة عن إتفاقية الجات على مكونات التجارة العالمية من السلع والخدمات والملكية الفكرية وعلى أوضاع الدول النامية عموما بالسلب والإيجاب.

وتتلخص المبادئ التى تقوم عليها الجات فى ٥ مبادئ على النحو التالى:

١ - مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية):

تنص المادة الأولى من الإتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد، وفورا بلا شروط، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التى تمنح لأى بلد آخر دون الحاجة إلى إتفاق جديد، ومن ثم فإن هذا المبدأ ينطوى على عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى وبحيث تتساوى كل الدول الأعضاء فى الجات فى ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها ودون مطالبة باقى الدول الأعضاء فى الجات.

ولهذا المبدأ إستثناءات للدول النامية حيث يستثنى من تطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية الحالات المماثلة لما يأتى:

- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية.

- العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبعض البلدان النامية التى كانت قديما مستعمرات لها.

- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الإقتصادية، وتشجيعا على تحرير التجارة الخارجية يلاحظ أن الجات لا تتعارض مع قيام الإتحادات أو الأسواق المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة أو السوق الإفريقية المشتركة .. الخ الا أنه تمت التفرقة فى هذا الصدد بين التكتلات للدول المتقدمة والدول النامية كما يأتى:

***** التكتل الإقتصادى للدول المتقدمة**: تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم إقتصادى معين.**

***** التكتل الإقتصادى للدول النامية**: تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجارى حتى لو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافى معين. ويسرى هذا على إتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والإتحادات الجمركية.**

٢ - مبدأ الشفافية:

ويقصد به الإعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التى تفتقر إلى الشفافية**) إذا إقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية. وبذلك ينبغى على الدول التى يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز فى ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الإبتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الإستيراد ويرجع ذلك إلى أنه فى ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلى.**

هناك إستثناءات من هذا المبدأ هى:

*** حالة الدولة التى تواجه عجزا حادا فى ميزان الدفوعات.**
*** السماح فى حالات خاصة بإستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.**
ويعنى ذلك إعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات. ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك - رغم أن الإتفاقية ملزمة لأعضائها - سلطة الإجبار فى التنفيذ أو الإلتزام وعدم الإخلال بهذه الإتفاقية.
*** حالة الزيادة الطارئة من سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلى بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة (الشرط الوقائى) (١).**

٣- مبدأ المفاوضات التجارية:
ويعنى ذلك إعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات. ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك - رغم أن الإتفاقية ملزمة لأعضائها - **سلطة الإجبار فى التنفيذ أو الإلتزام وعدم الإخلال بهذه الإتفاقية.**

٤- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:
ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية (الجنوب) علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة (الشمال) وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية فى التنمية الإقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

٥- مبدأ التبادلية:
ويقضى هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالإتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها ولكن فى إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية بمعنى أن كل تخفيف فى الحواجز

---

(١) يعد هذا الشرط أحد الثغرات التى قد يساء إستغلالها من قبل الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها قبل بعضها البعض أو مع الدول النامية. وتعريف هذا الشرط باسم الشرط الوقائى والذى يجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوى على ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعات الوطنية. ولعل التطورات الأخيرة بين أمريكا واليابان توضح إستعداد الولايات المتحدة للتوسع فى التمسك بالشرط الوقائى فى حالات تتعارض مع الهدف الذى وضع من أجله إذا أصبح الإلتجاء إليه طريقة لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضى بذلك الإتفاقية. وهذا هو السبب الذى من أجله سمى هذا الشرط بالقيود الرمادية حيث أنه كلمة حق يراد بها باطل، وهو ما يتوقع أن تلجأ الدول الصناعية المتقدمة تجاه البترول العربى إذا نجحت الضغوط العربية فى إدخال صناعة البترول فى إتفاقية الجات إذ أن إتفاق الوقائية المنصوص عليه بالإتفاقية يقضى بأن تتخذ إجراءات الوقاية أما بشكل فرض حصص على السلعة المستوردة، أو فرض رسوم إضافية عليها، أو سحب إلتزام بتنازلات جمركية على هذه السلع، كما يجب تطبيق إجراءات الوقاية لفترة ٤ سنوات يمكن مدها إلى ٨ سنوات فى حالة إستمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية.

الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد وأن يقابله تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التى تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات فى هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول لا يجوز بعده إجراء أى تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة ويستثنى من ذلك:

- حماية الصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدولية.

- ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية)**.**

ب- أهداف ووظائف إتفاقية الجات (ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة)**:**

عند التصديق على الوثيقة الختامية للمنظمة العالمية للتجارة جاءت أهدافها على النحو التالى:

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- السعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعال.
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى.
- الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والإستثمارات.
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

وفى إطار تلك الأهداف تتمثل وظائف إتفاقية الجات ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة فى أمور ثلاثة:

الأول : تمثل إطارا للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها.

الثانى : تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء بإعتبار المنظمة محكمة دولية.

الثالث : الإشراف على تجارة السلع فى العالم (بإستثناء البترول) **والتى تقدر بنحو ٩٠% من جملة التجارة العالمية.**

تكامل أعمال مؤسسات الأمم المتحدة النقدية والمالية والتجارية **بتحرير النظام العالمى نقديا فى مجال السياسات المالية والنقدية** (صندوق النقد الدولى)[١] **وماليا فى مجال الإصلاح الإقتصادى وإعادة هيكلة إقتصاديات الدول المتعثرة** (البنك الدولى للإنشاء والتعمير)[٢] **وتجاريا فى مجال تحرير التجارة الخارجية** وتنقل السلع والخدمات والأيدى العاملة ورءوس الأموال (منظمة التجارة العالمية[٣]) **وإنعكاس ذلك للأزمات المالية العالمية**

هناك ثلاث مؤسسات مالية تابعة للأمم المتحدة وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وجميعها تهتم بتحرير النظام العالمى سواء:

أ - تجاريا (الجات).

ب- نقديا (صندوق النقد).

جـ- ماليا (البنك الدولى).

والمؤسسات المالية المشار إليها تختلف عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتى تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط وعلى الأخص:

١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) [٤].

---

(١) يهتم بوضع القواعد التى تحكم السياسات النقدية مثل أسعار الصرف وموازين المدفوعات والعجز أو المديونية الخارجية وأسعارالفوائد والسقوف الإئتمانية للبنوك.

(٢) يهتم بمساعدة الدول الأعضاء وعلى الأخص الدول المتعثرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع التخصيص والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية.

(٣) يهتم بتحرير التجارة الخارجية ووضع القواعد التى تعمل على تنمية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء والإشراف على تنفيذها وحل المنازعات من خلال:

- **مجلس التجارة فى السلع**
- **مجلس التجارة فى الخدمات**
- **مجلس التجارة للملكية الفكرية**
- **تسوية المنازعات وسكرتارية المنظمة**

(٤) نشأت منظمة الأونكتاد عام ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن الأسس التى تقوم عليها إتفاقية الجات.

فالجات تحكمها عدة مبادئ رئيسية أهمها مبدأ عدم التمييز فى المعاملة مع منح الأطراف المتعاقدة الدول الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ خفض إجراءات الحماية على الواردات، وإلغاء القيود الكمية وغير الجمركية، وخفض التعريفات الجمركية، والإعتماد على الوسائل السعرية مع حرية التجارة.

وقد ظهر عدم ملاءمة تلك المبادئ لظروف الدول النامية مما أفقد الجات صفة القبول الجماعى أو العالمية حيث كانت معظم الدول المؤسسة للجات من الدول الصناعية الكبرى بإستثناء عدد ضئيل من البلاد النامية (من أمريكا اللاتينية).

وقد دعا ذلك الدول النامية الى البحث عن صيغة مقبولة تعبر عن ظروفها ومتطلبات التنمية الخاصة بها وتمثل ذلك فى الأونكتاد التى ترتكز على مبادئ وأسس تختلف تماما عن الجات.

فالأونكتاد تعكس مطالب الجنوب النامى والفقير تجاه الشمال الغنية، ومن ثم فهى تهتم بضرورة قيام النظام التجارى الدولى على أسس تمنح للدول النامية، دون غيرها، مزايا خاصة مع رفض مبدأ التبادلية فى المفاوضات متعددة الأطراف، وبحيث يجب أن تخصص الدول الصناعية نسبة معينة من دخلها القومى لمساعدة الدول النامية، ومن ثم فهناك رفض كامل لمبدأ عدم التمييز.

٢- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) [١] .

كما أنها تختلف إختلافا جذريا عن التكتلات والتجمعات الإقتصادية الأخرى التى تأخذ الصيغة الإقليمية بين عدد من الدول لإعمال تنظيم داخلى بينها وعلى الأخص:

أ - الإتحاد الأوروبى (السوق الأوروبية المشتركة) ١٩٩٣(٢).

ب- إتفاقية المنظمة الإقتصادية الأوروبية (الأفتا) ١٩٩٢(٣).

جـ- إتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا (النافتا) ١٩٩٢(٤).

---

(١) أنشئت تلك المنظمة عام ١٩٦٧ لتعمل (بجانب الأونكتاد) على تبنى وجهة نظر الدول النامية والدفاع عن مصالحها ولكن فى مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا.

وتعتبر تلك المنظمة هى الجهة الإدارية الدولية المسئولة عن إدارة العديد من الإتفاقيات التى تهتم بحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الصناعية وحقوق الإذاعة والبث والدوائر المتكاملة. مثل إتفاقيات برن، وباريس، وروما وواشنطن.

وقد لاقت الويبو، مثلما لاقت الأونكتاد معارضة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة، وكانتا معا سببا رئيسيا فى إتجاه الدول المتقدمة التركيز على إتفاقية الجات لتحقيق مطالبها.

(٢) تعتبر المجموعة الأوروبية (والتى يطلق عليها إسم السوق الأوروبية المشتركة والإتحاد الأوروبى) تكتلا إقتصاديا دوليا إقليميا، وهى من أبرز الإتحادات الإقتصادية الشاملة.

وقد أتاح هذا التكتل حرية إنتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامل إقتصاديات الدول الداخلة فى تلك المجموعة مما يحقق زيادة الإنتاجية، وتدعيم الإستثمارات، وتوسيع نطاق المعاملات التسويقية، وزيادة التقدم التكنولوجى، وإرتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين.

وينطوى نظام المجموعة الأوروبية على إيجاد إتحاد جمركى بين الدول الأعضاء، الأمر الذى يعنى التخلص من الحواجز الجمركية بينها، والأخذ بتعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

ويعد هذا الإتحاد الجمركى خطوة للوصول إلى إتحاد إقتصادى شامل يتم فيه تجميع العوامل الإنتاجية المادية والبشرية مما يتيح إدماج إقتصاديات الدول الداخلة فى إتحاد إقتصادى.

وقد إفتتحت السوق الأوروبية الموحدة التى تضم ٣٢٠ مليون نسمة فى أول يناير ١٩٩٣ ملغية بذلك الحدود الجمركية ومحررة لحركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والمواطنين من دول المجموعة الإثنتى عشرة.

(٣) وقعت إتفاقية إقامة المنطقة الإقتصادية الأوروبية فى مايو ١٩٩٢ بحضور وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية.

وتضم إتفاقية (الأفتا) فى عضويتها سبع دول هى: النرويج - سويسرا - ليشتنشتاين - أيسلندا - فنلندا - النمسا - السويد.

وبقتضى هذه الإتفاقية يتم إزالة العوائق أمام حركة التجارة بين دول (الأفتا) وبينها وبين دول المجموعة الأوروبية الأثنتى عشرة حيث يسمح فى إطارها بحرية الحركة للسلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال وفقا لنفس مبادئ الحرية التى تسرى على السوق الأوروبية المشتركة مع إتمام ذلك على مراحل إنتقالية.

(٤) وقعت هذه الإتفاقية فى أغسطس ١٩٩٢ وضم ثلاث دول فقط هى الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - المكسيك. وسبقتها مفاوضات لمدة ١٤ شهرا كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام ١٩٨٩.

وترجع أهمية هذا التكتل الإقتصادى إلى ما تتمتع به دولة من كثافة بشرية وقوة شرائية إستهلاكية وحجم ناتج محلى.

وتبرر التحالفات بالعوائد منها فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا تعملان على تأمين وارداتهما من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التى تتمتع باحتياطى بترولى يصل إلى ٤٨ عاما وإحتياطى غاز طبيعى يصل إلى ٧٢ عاما مما يعنى تراجع إعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشرق الأوسط.

كذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الإتفاقية إلى تحقيق المكاسب فى سوق العمالة، حيث ترى المصادر الأمريكية أن حجم المكاسب الفعلية تقدر بنحو ٦٠٠ ألف فرصة عمل بينما تحقق المكسيك نحو نصف مليون وظيفة جديدة.

كما تحقق تلك الإتفاقية زيادة فى صادرات الدول الثلاث وحجم الإستثمارات بها، مع تميز مكاسب المكسيك فى هذا الصدد، إذ يتوقع تدفق إستثمارات أجنبية لها لا تقل عن ١٢ مليار دولار تسهم فيها أمريكا بنحو ٦٠% وإن كان المستهدف لدى السلطات المكسيكية تحقيق ٢٥ مليار دولار إستثمارات أجنبية.

ورغم تكامل أنشطة كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلا أن للصندوق دورا مسبقا فى هذا الصدد، فالدور الرئيسى لصندوق النقد الدولى وهو دور إستراتيجى بالدرجة الأولى يتعلق بالسياسات المالية والنقدية، والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة إقتصادها وترتيب أولوياتها، وفى سبيل ذلك يستهدف الصندوق تنظيم حركة مدفوعات الدول الأعضاء والرقابة على عملاتها وعلى سياساتها المالية والنقدية التى قد تؤثر فى حركة التجارة الخارجية إستيرادا وتصديرا.

كما تمتد أسبقية الصندوق عن البنك الدولى فى أسبقية العضوية، إذ أن الحصول على عضوية الصندوق هو مدخل الحصول على عضوية البنك الدولى.

كذلك تعد شهادة الصندوق عن صلاحية إقتصاد دولة ما ونجاح سياستها المالية والنقدية هى المدخل الرئيسى (مع شروط أخرى**) للحصول على قرض البنك الدولى.**

لذلك، فإن صدور شهادة من الصندوق بعدم الصلاحية، كما حدث (١٩٨٥-١٩٨٧**) بالنسبة للسودان وغانا وبيرو وفيتنام وليبريا، يعد بمثابة حكم بعدم أهلية إقتصاد تلك الدول وحرمانها من قرض البنك الدولى وغيره من المصادر الرسمية، ويطبق صندوق النقد الدولى نظما إقتصادية ومالية صارمة فى هذا الصدد بشكل يغفل البعدين السياسى والإجتماعى والذى وضح مداه فى إنهيار الإمبراطورية الشيوعية.**

أما الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولى فهو إقرار سياسات مالية الهدف منها خفض العجز فى الموازنة العامة من خلال إتجاهين متوازيين ومتزامنين أولهما: خفض الإنفاق العام، والآخر: زيادة الإيرادات العامة بجانب إقرار سياسات نقدية الهدف منها إتباع سياسة إنكماشية تعمل على الحد من الطلب الكلى الفعال. ومن الأدوات التى تستخدم فى ذلك السقوف الإئتمانية للبنوك، ورفع معدلات الفائدة، وإصدار أذون الخزانة، وتحرير وتوحيد سعر الصرف فى سعر واحد واقعى ناشئ عن تفاعل العرض والطلب، وتحرير التجارة الخارجية مع إتاحة دور متعاظم للقطاع الخاص فى ظل آليات العرض والطلب.

والجدير بالذكر، أنه من أهم الشروط التى يشترطها نادى باريس لإجراء مفاوضات جماعية بين الحكومة المدينة والدائنة لتخفيف عبء الدين الخارجى هو ضرورة الإتفاق بين حكومة البلد المدين وصندوق النقد الدولى على برنامج تصحيحى من خلال الإتفاق على عدد من السياسات الواجب تنفيذها وجدول التنفيذ، وعلى أساس هذا البرنامج توافق الحكومات الدائنة على الجلوس على مائدة المفاوضات مع المدين لتخفيف الدين وجدولته.

هذا ويعتبر البنك الدول للإنشاء والتعمير (ومقره أيضا مع صندوق النقد الدولى فى واشنطن) **ثانى أهم المؤسسات الدولية المالية التى تعمل على إصلاح المسار الإقتصادى وإعادة هيكلة إقتصاديات الدول المتعثرة، والنشاط الرئيسى للبنك الدولى للإنشاء والتعمير هو الإقراض بهدف تشجيع الدول على إنشاء المشروعات وإصلاح السياسات الإقتصادية ومعالجة العجز فى ميزان المدفوعات.**

وقد إمتد نشاط البنك الدولى ليشمل فرعين جديدين، أحدهما: مؤسسة المعونة المالية، التى تقدم قروضها بشروط ميسرة تجعلها أقرب للمنحة وتخصص الدول الفقيرة، والآخر مؤسسة التمويل الدولى، التى تقرض على أسس تجارية بحتة لمشروعات القطاع الخاص دون الحاجة إلى الحصول على ضمان من حكومات الدول التى تقام فيها المشروعات وذلك على عكس قروض البنك الدولى الأخرى التى تشترط الحصول على تلك الضمانات مسبقا.

وقبل منح أى قرض لأى دولة لابد من توافر عدة شروط من أهمها الحصول على صك أو شهادة من صندوق النقد الدولى تشهد بصلاحية السياسات التى تتبعها تلك الدولة فنيا وإقتصاديا، هذا بخلاف عدة مفاوضات أخرى تتم بشأن المشروعات التى يقترح تمويلها البنك سواء أكانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، ثم يعقب ذلك عرض نتائج المفاوضات على مجلس المديرين المكون من ممثلى ١٧٢ دولة لأخذ التصويت عليها (١).

---

(١) يشوب إستراتيجية البنك الدولى شبهة التدخل السياسى من خلال التدخل فى عملية صنع السياسة الإقتصادية للدولة وذلك نتيجة نظم التصويت المتبعة والشروط التى يضعها البنك الدولى للموافقة على الإقراض، وتستلزم إعادة ترتيب الأهداف والأولويات، وهى شروط تؤثر بشكل واضح فى مسار السياسة الإقتصادية والتدخل فى التفاصيل الدقيقة لمشروعات السياسة الإقتصادية مما يعنى فى نهاية الأمر خروج سلطة إتخاذ القرار من يد الحكومة الوطنية ومن ناحية أخرى فإن البنك الدولى وصندوق النقد، ورغم أنهما ينتميان إلى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة، إلا أنهما يختلفان كثيرا عن باقى المؤسسات من خلال نظم التصويت والعوامل التى تحكم سياسة الإقراض فمن ناحية نظم التصويت فى مؤسسات الأمم المتحدة فإن الدول الأعضاءفيها تتمتع بحقوق متساوية، أما فى البنك الدولى فالتصويت يعكس المساهمة النقدية للدول المساهمة فى رأس ماله مما يوضح - فى ظل الدور الغائب تماما للدول الشيوعية وإمتناع دول أوروبا الشرقية عن المساهمة فيه وإنسحاب بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا منه مسبقا - مدى سيطرة الدول الغربية الصناعية على قرارات البنك وهو ما يؤكد خضوع قراراته للإتجاهات السياسية بجانب الإتجاهات الإقتصادية.

أما بشأن معايير الإقراض فأنها تتم على أساس العائد الإقتصادى للمشروع ومدى مساهمته فى تنمية قدرة الدولة على النمو وسداد المديونية.

ورغم أن الظواهر تؤكد أن المشروعات التى يقرها البنك الدولى هى إنعكاس لأولويات الدول المقترضة إلا أن البنك الدولى، لما له من خبرة كبيرة فى مجال التنمية، كثيرا ما يساعد تلك الدول فى صياغة الأولويات حيث يخصص جزءا مهما نسبيا من ميزانية العمليات فى البنك لتقديم المعونة الفنية والمشورة الإقتصادية للدول الأعضاء والمستفيدة من مساهماته.

تداعيات العولمة بالنسبة للدول العربية
"دول نامية"

- تزايد معدلات الفقر وشدته ومحدودية دور الدولة فى التدخل المباشر فى النشاط الإقتصادى وتأثر مواردها المالية.
- تزايد مدى وشدة التعطل.
- إرتباط علاقات العمل بالظروف الإقتصادية والإتفاقيات والتوصيات الدولية وإتساع مدى تفاوت الأجور والدخول.

تمهيد:

مع كل الإعتبارات التى روعيت بشأن وضع الدول النامية فى اتفاقية أورجواى تؤكد المنظمات المحايدة أن خسائر العالم الثالث ستبلغ، فى ظل الإتفاقية، عدة مليارات من الدولارات مع تدهور فى إقتصادياتها بعد رفع إجراءات الحماية الجمركية للدول الأعضاء وفتح أبوابها أمام السلع الغربية التى تتمتع بالجودة العالية والأسعار التنافسية الأمر الذى يهدد الصناعات المحلية فى الدول النامية ويعيد تلك الدول للوراء ولحقبة الإعتماد الكامل على العالم الخارجى مع تبنى سياسة تعتمد على تصدير المواد الخام للدول المتقدمة مع إستيراد كل وسائل ومستلزمات الحياة.

وأنه فى ظل سيطرة الدول المتقدمة على مقدرات العالم النامى وتحكمها فى تحديد أسعار شراء المواد الخام فإنه من المرجح تزايد العجز التجارى لتلك الدول وتفاقم مديونياتها وإرتفاع الأسعار وتراجع معدل التنمية.

كما يوضح برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى فى الإتفاقية الآثار السلبية على واردات العالم الثالث من الغذاء.

كما أن المجالات التى يتضح فيها التفوق وعدم التكافؤ بين الدول النامية والمتقدمة خاصة التكنولوجيا والتى تتسم بالإحتكارية ولا مجال فيها للتبادل التجارى إستيرادا وتصديرا قد أخذت فى صلب الإتفاقية بينما إستبعدت منها ما تتمتع به الدول النامية أو فرضت عليها قيود، حيث تم إستبعاد صناعة البترول لما تتمتع به الدول المنتجة من مزايا تنافسية وفرضت قيودا على سلع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة سواء قيودا جمركية أو بنظام الحصص على

حجم صادراتها لبعض الدول بخلاف العمالة المتوفرة فى افريقيا والتى خضعت لشروط مقيدة.

ولعل من المفيد بيان مدى تأثر إقتصاديات الدول العربية من خلال بيان الآثار الناجمة عن إتفاقية الجات على النظام الإقتصادى العالمى والتى تتمثل فى الآتى:

١- أدى تحرير التجارة الخارجية إلى إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص ومن ثم إلغاء التشوهات فى التجارة العالمية.

٢- إرتفاع معدل النمو الإقتصادى العالمى (٨%).

٣- زيادة تحفيز دول العالم على تبنى برامج للإصلاح الإقتصادى والتحول إلى إقتصاديات السوق الحرة.

٤- الدعوة إلى الإستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لدى كل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها.

٥- زيادة معدل النمو فى التجارة العالمية بنسب تتراوح بين ٥%-١٢% بما يعنى زيادة حجم التجارة العالمية.

٦- سيطرة الأمم المتحدة على جوانب النظام الإقتصادى العالمى بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة بجانب كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وهكذا فإن هناك واقعا جديدا ذو أبعاد سياسية وإقتصادية، فى إطار من الضغوط الشديدة للعمل على تبعية الدول النامية لتسير فى ركاب العالم المتقدم رغم إختلاف المصالح بينها وبين دول العالم المتقدم وعلى الأخص الولايات المتحدة .. بسبب:

أ - أن ٨٠% من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض.

ب- أن من مصلحة أمريكا إبقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستلزمات التصنيع ومستوردة للسلع الزراعية والصناعية والخدمات.

وقد أدركت الدول المتقدمة الدور الهام الرئيسى لقيام التكتلات الإقتصادية ومدى قدرتها على فرض إرادتها ورغبتها على باقى الدول فى عالم المصالح الإقتصادية.

ولأن هناك إرتباطا وإمتدادا طبيعيا بين كل من الدول العربية والإفريقية والإسلامية .. فإن إقامة عدة تكتلات منها ما هو إقليمى ومنها ما هو شامل يعد أمرا بالغ الأهمية لإيجاد كيان عربى إسلامى أفريقى يمثل جبهة مضادة لعالم التكتلات العملاقة.

ويجب العمل على دعم وتطوير أنشطة الخدمات التى لاتزال الدول العربية فيها ضعيفة المنافسة، ممثل أنشطة البنوك (١) والتأمين (٢) والسياحة والمقاولات والنقل والإستشارات.

تزايد معدلات الفقر وشدته مع محدودية دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وتأثر مواردها

١- تزايد معدلات الفقر وشدته:

منذ بداية التسعينيات، برزت قضية "العولمة" وأخذ الجدل يتزايد حول ما لها من إيجابيات وسلبيات .. وإستمر هذا الجدل يدور على صفحات الكتب والدوريات وحلقات النقاش الهادئة الوقورة.. ومع مرور الوقت حدث تحول واضح.

وكانت البداية فى سياتل فى نهاية نوفمبر ١٩٩٩ أثناء الإجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية وفى واشنطن فى أبريل ٢٠٠٠ خلال الإجتماع السنوى للبنك الدولى ... وفى براغ فى سبتمبر ٢٠٠٠، ونيس فى ديسمبر ٢٠٠٠، حيث كان الإحتجاج على القوى التى تقود سياسات العولمة، والهيمنة الإقتصادية على العالم .. باعتبار أن هذه السياسات تشيع الفقر فى العالم!.

وفى خلال الأسابيع الأولى من العام الحالى ٢٠٠١ تزامنت أمور متعددة تتباين فى المظهر- لكنها تتفق- **وربما تتحد فى المخبر والجوهر ... وقد بدأت بصدور تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى .. ثم إنعقاد الإجتماع السنوى للمجلس التنفيذى لهذا البرنامج لعام ٢٠٠١ وذلك من ٢٩ يناير الى ٦ فبراير بنيويورك.**

ثم - بعد ذلك- **إنعقاد اللقاء السنوى رقم ٣١ لمنتدى دافوس الإقتصادى العالمى، خلال الفترة من ٢٥-٣٠ يناير الماضى.**

---

(١) فى مجال البنوك :
- إستحداث وظائف جديدة للبنوك خاصة فى مجالات أسواق المال والبورصات العالمية.
- إبتكار أدوات مصرفية جديدة تجمع بين العائد والمخاطرة مع توزيع المخاطر المصرفية.
- الدخول فى مجالات قومية تتعلق بدعم التجارة البينية العربية من خلال هيئة عليا للبنوك العربية تعمل على تنشيط إقتصاديات المنطقة، وتتعاون مع صناديق التمويل العربية للقيام بدور بديل لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

(٢) فى مجال التأمين:
- السعى لخفض التكلفة التأمينية وأسعار التأمين مع رفع مستوى الخدمة التأمينية.
- تدريب العنصر البشرى على أحدث وسائل التدريب والتكنولوجيا فى هذا المجال لمواجهة المنافسة الدولية للشركات العملاقة.

وفى غضون ذلك أعلن يوم ٣٠ يناير ٢٠٠١ فى نيويورك أن الأمم المتحدة أنشأت آلية دائمة للتشاور بين المجلس الإقتصادى والإجتماعى وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لتنسيق الجهود والتوجهات الدولية فى التعامل مع تحديات التنمية، والآثار السلبية للعولمة.

وفى الوقت نفسه عقدت "اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتميل التنمية " المقرر عقده عام ٢٠٠٢- القادم- إجتماعات خلال الفترة من١٢-٢٣ فبراير الحالى - حيث أوضح السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان فى تقريره الذى قدمه للجنة أنه على الرغم من أن البيئة العالمية الجديدة قد أفادت عددا كبيرا من البلدان، وهيأت الفرصة لنمو أسرع ونمط عيش أفضل، إلا أن الآراء العامة تركزت على الأثر السلبى للعولمة ومن أهم مظاهره بطء التعاون الدولى من أجل التنمية فى تكيفه مع شكل عالمنا المتغير!

حيث تم تأسيس "تجمع عالمى جديد" من منظمات آهلية غير حكومية من دول عديدة أطلق عليه "المنتدى الإجتماعى العالمى فى مواجهة المنتدى الإقتصادى العالمى بدافوس .. وقد عقد هذا التجمع العالمى الجديد مؤتمرا فى بلدة "بورتو الليجرو" بجنوب البرازيل فى نفس توقيت إنعقاد المنتدى الإقتصادى العالمى بدافوس حضره ممثلون عن كل الإتجاهات المناهضة للعولمة وسيطرت أمريكا على الإقتصاد العالمى، من ممثلى نقابات العمال والمفكرين من أنحاء العالم، كما شارك فيه عدد من الرؤساء والمسئولين السابقين من بعض الدول، من بينهم الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيلا واتخذ هذا المؤتمر الذى ضم ممثلين من ٩٠٠ جماعة ومنظمة من أكثر من ١٠٠ دولة فى العالم شعارا يقول "إن عالما أفضل.. ممكن تحقيقه".

وعلى صعيد آخر عقد فى دافوس المنتدى الإقتصادى العالمى وخلال ١٥ جلسة ناقش المنتدى العديد من القضايا التى يغلب عليها الطابع التكنولوجى خاصة فيما يتعلق بكيفية ضمان عدم تخلف بعض بلدان العالم عن اللحاق بهذا المضمار ومستقبل التجارة الإلكترونية فى أعقاب إنهيار بعض الشركات العاملة فى هذا المجال.

كذلك درس المنتدى "تأثير التباطؤ المتوقع فى معدل النمو الإقتصادى للعالم بصفة عامة وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء".

وأكدت مناقشات المنتدى أن إتجاهات العولمة تعمل على تحويل العالم المترابط وتداخل المصالح إلى شكل من أشكال السيطرة والهيمنة التجارية والإقتصادية من خلال مؤسساتها الدولية المتمثلة فى "منظمة التجارة العالمية"، "والبنك الدولى" وصندوق النقد الدولى" وأن هذه المؤسسات الثلاث المتحكمة فى قواعد التجارة والإقتصاد العالمى هى التى أدت إلى زيادة

نسب الفقر والبؤس فى العالم الثالث، وعملت على تركيز السلطة والثروة فى عدد من الدول الغنية.

ووفقا لإحصائيات منتدى دافوس إن فقراء العالم يقدرون بنحو ٣ مليارات نسمة لا يتعدى دخل الفرد منهم دولارا واحد يوميا. ومنذ منتدى دافوس فى العالم الماضى٢٠٠٠ ارتفع عدد السكان الأشد فقرا أى بمعدل دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم من مليار شخص إلى مليار ونصف المليار شخص. كما تراجعت الإستثمارات الأجنبية فى الدول النامية والمساعدات المقدمة لها بنسبة ٤٠% بينما زاد عدد الدول المفلسة والغارقة فى الأزمات الإقتصادية إلى ٤٠ دولة بعد أن كان عددها ٢٠ دولة منذ خمس سنوات.. وبلغ عدد الدول الفقيرة والمفلسة معا ١٣٣ دولة وتتزايد الفجوة الإقتصادية بإطراد بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين من يملكون ومن لا يملكون.

وقد إعترف "جيمس ولفنسون" مدير البنك الدولى أمام المنتدى بأنه من غير المعقول أن يظل٢٠%من سكان العالم يسيطرون على ٨٠% من تجارة ودخل العالم، بينما هناك ٣ مليارات نسمة يعيشون فى حالة الفقر.

٢- محدودية دور الدولة فى النشاط الإقتصادى ومواردها :

أحدثت العولمة موجة من التغيرات التلقائية الكبرى المتتابعة على كل من المستوى الإقتصادى والسياسى والإجتماعى والثقافى جاءت أغلب نتائجها سلبية خاصة بالنسبة للدول النامية فكانت - وهو طبيعى على المدى القصير على الأقل **- لصالح الدول المتقدمة، وللعولمة سمات تقوم على أسس ودعائم : ألياتها فى الإقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة.**

ولعل الآثار السلبية للتغيرات ترجع فى معظمها إلى أن التطور الإقتصادى والتكنولوجى (التقنى**) كان أسرع من أن تلاحقه المؤسسات والهياكل السياسية القائمة فى الدول النامية فلم تتطور المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة بما يتفق مع القفزة التكنولوجية والمعلوماتية ووجدت نفسها فى متاهة العولمة بقضاياها الكبرى، فجاءت حلول المشاكل سطحية وبطيئة ومن هنا يرى البعض أن العالم قد إنقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية يتمثل الأول فى الدول الصناعية التى تندمج فى الإقتصاد الشامل وتحقق منافع وتكسب إمتيازات (**وهذه تنقسم إلى قسمين الأول ينعم بالرفاهية.. بينما الآخر لا يكاد يحصل بصعوبة إلا على الحد الأدنى ليواجه حاجياته الأساسية**) أما القسم الثانى من المجتمع فهو غير نشط أو منتج لأنه يضم الشباب فى مرحلة التكوين والأطفال، والشيوخ إلى جانب العجزة والمرضى وإذا علمنا أن أعداد الشيوخ تتزايد بإستمرار (**فى عام ٢٠٢٠ يصل عدد من يتجاوز الـ٦٠ عاما نحو ٣٠% من السكان**)، أما القسم أو الثلث الثالث فهو مستبعد ويعتبر خارج النظام الإنتاجى لأسباب إجتماعية كثيرة (**إرتفاع نسبة البطالة والعمالة الموسمية**

أو المؤقتـه وزيـادة أعـداد نسـاء المنـازل) **ولابـد أن نـذكر أن جـزءا كبيـرا مـن العاطلين يتم نقلهم إلى تدريبات أو برامج مدفوعة الأجر من الدولة.**

<u>ولعل من الضرورى هنا أن نؤكد أهمية التكيف مع الأوضاع الجديدة التى تتميز بطابعها العالمى مما يستلزم أن يكون الفكر على مستوى جماعى كونى وأن نهتم بقضايا تتعلق بتطور المناخ وإدارة المصادر الطبيعية والهجرة وحركات رؤوس الأموال والممتلكات والمعلومات والتجارة وصراع الثقافات العالمية والمحلية</u>.. وظروف العمل بين كافة سكان العالم ممن جاوزوا ٦ مليار فرد.

والثابت أن العولمة- كظاهرة- **بدأت إنطلاقها فى الثمانينات وهى مرتبطة بثلاثة أحداث كبرى ذات طابع سياسى وتكنولوجى وإقتصادى ففى نهاية الشيوعية وإنتهاء المواجهة بين الشرق والغرب (**المقرونة بوصول جورباتشوف إلى السلطة فى عام ١٩٨٥ وإنهيار حائط برلين فى عام ١٩٨٩ وذوبان الجليد السياسى الذى تبع ذلك، ثم بإتحاد المعلوماتيه والإتصالات الإلكترونية والإنخفاض الهائل فى تكلفة إنتقال المعلومات عالميا.. وكذلك بإبرام الإتفاقات العديدة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية وتحرير إنتقال رؤوس الأموال، والبضائع والخدمات**) ظهرت العولمة لأن إنتهاء المواجهة بين الشيوعية والرأسمالية أوجد سوقا عالمية حيث الأنشطة الخاصة بالإنتاج والإستهلاك والتوزيع تنظم على مستوى عالمى .. الحدث الثانى هو ثورة المعلومات، فلقد شهدت السبعينات والثمانينات طفرة غير مسبوقة فى تكنولوجيا المعلومات وإنعكست عمقا على حركة الإقتصاد .. والحدث الثالث هو أيدولوجية التبادل الحر التى وافق عليها معظم قادة العالم إثناء مشاركتهم عام ١٩٩٨ فى الإحتفال بمرور ٥٠ عاما على إتفاقات الجات عندما أدانو (**سياسة الحمائية**) وأثنوا على سياسة التبادل الحر.**

ولكن كانت العولمة الإقتصادية هى عملية مدروسة منذ عدة سنوات فالمحقق أن جوانبها الأخرى لم تأخذ حقها من الدراسة والتحليل.. وبحكم شموليتها فإن النظام السياسى والإجتماعى والتربوى أصبح يدخل فى منافسة- مثل الأنظمة الإقتصادية -مع الأنظمة المناظرة بما فيها ثقافات وسلوكيات سياسية وإجتماعية.

وهكذا أصبحت المنافسة فى ظل العولمة شاملة تدور حول الأسعار والأجور. والبنية التحتية بنفس القدر الذى تدور فيه حول القيم التربوية، وهو ما يعنى أن العولمة الثقافية ترافق عملية العولمة الإقتصادية.

وها هى الشركات متعددة الجنسية لا يهمها التكيف مع الأذواق المحلية بقدر ما يهمها أن تفرض أنماطها الإستهلاكية المتجانسة ومنتجاتها الموحدة عبر تسويقها للأجهزة الإلكترونية والسيارات والآلات ولذلك نجد نفس

الأسواق ونفس المنتجات فى كل مكان.. وكذلك نفس الملابس، والغذاء، والشبكات التلفزيونية بل وأجهزة الكمبيوتر كل هذه الأشياء داخل أنماط موحدة تعمل بنفس الطريقة فى الصين وأمريكا وأفريقيا وأسيا وهو ما يعنى فى النهاية أن هناك حضارة عالمية تتنامى وتتأسس على نفس أنماط الإستهلاك.

وحيث يفرض "قانون السوق الإستهلاك بالجملة يصبح العائد والربح الهدف الأول والأخير" هو قاموس العولمة فالخطير فى الأمر أن العولمة - والحالة هذه ستكون مصدر الفكر والإبداع العالمى لأنها تقتل - فى المهد- **أى مشروع لا يخدم السوق التنافسية ولم تنجح الدول الأكثر إنغلاقا أو تشددا مثل إيران فى مقاومة العولمة. وعلى الرغم من ممنوعات النظام هناك مثل الهوائيات وأجهزة الإستقبال التلفزيونى بالأقمار الصناعية ففى عام ١٩٩٤ ظهرت هذه الهوائيات على أسطح المنازل، كما إشتد الخلاف بين الطبقة الحاكمة والبرلمانيين الذين إنقسموا إلى قسمين معارض ومؤيد.**

إن ضميرا عالميا وثقافة مشتركة من نوع ما قد ولدت على صعيد عالمى، فكل المشاهدين يعيشون أجواء الأحداث نفسها فى اللحظة نفسها، وهم محملون بالمشاعر نفسعها التى تلغى المسافات.

هذا وتشير الإحصاءات إلى أنه وفقا للوضع فى نهاية ٢٠٠٠ فإن هناك أكثر من ١٠٠ مليون شخص يستعملون الإنترنت التى تعتبر العنصر القوى للعولمة الثقافية، وعبرت الحدود الوطنية، وأصبح سهلا على أى إنسان أن يتصل بالعالم الخارجى سواء فى بيته أو فى موقع عمله ومن هنا يقوم الإنترنت بعملية إدماج أو تكامل ثقافى.

ومن ناحية أخرى صاحبت العولمة قيام كيانات للشركات متعددة الجنسية التى تملك قوة مالية ضخمة تفوق فى نفوذها مجموعة من الدول مجتمعة، وتطبق إستراتيجيات على مستوى عالمى نلمس نتائجها فى مجالات الحياة اليومية ... وتقوم بالإنتاج فى الخارج - حيث وفرة المواد الأولية والأيدى العالمة الرخيصة وتفادى العوائق الجمركية- بدلا من الإنتاج فى الداخل ثم التصدير بعد ذلك، وهو أمر يخص العولمة بشكل محدد، ويعتمد على الأسواق، والتحليل المقارن للتكلفة.

<u>والخطير فى الأمر أن مبدأ تنظيم المجتمع الدولى القائم على ما يعرف بـ "سيادة الدولة" بات موضع شكوك بسبب تطور العناصر الجديدة العابرة للقوميات</u> والمعروف أن إنفتاح الحدود، قلل من إمكانات رقابة الدولة على المواطنين، كما أفقدها مبادئها الأساسية، فلم تعد تحكم فى قواعد البنية الإجتماعية، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مد الشبكات العابرة للقوميات التى تنمو خارج فضاء الدولة.

وبدا أن القطاع المالى والإقتصادى يدار على مستوى دولى عبر أنشطة الشركات متعددة القوميات، مما أفرز تحديات على صعيد البيئة، والصحة وشروط العمل، والتقنيات والإتصالات والجرائم والهجرة.

ولهذا السبب وجدت الدول أن سياساتها الإقتصادية أصبحت أقل فعالية وكفاءة وهى تواجه تناقضات جديدة لتأكيد المنافسة لجهازها الإنتاجى خصوصا بعد أن تبين أن العولمة تعطى الشركات إستقلالا أكبر كما أصبحت المجالات الإقتصادية والوطنية فى ظل العولمة مفتوحة على الخارج، وكان طبيعيا - فى هذا الإطار- أن تكون "القرارات" متروكة للشركات التى يفوق بعضها الوزن الإقتصادى للدول ذات القوة المتوسطة خاصة وأن لتلك الشركات التى تكومت داخل أراضيها الوطنية وأنشدت إلى سلسة من التناقضات السياسية والدستورية والقضائية التى كبلت حركتها وحيث أصبحت الحروب الكترونية فلم يعد ضروريا إحتلال الأراضى لتأكيد السيطرة على الخصم، إذ يكفى إغراق أرض الخصم بالوسائل والمعطيات ورءوس الأموال .. وعبر الأقمار الصناعية يكون بالإمكان مراقبة الخصم والتجسس عليه.

على أى حال فإن من المحقق أن الوظيفة الأساسية للدولة يجب أن تكون حمائية ضد الإعتداءات المتعددة التى يشعر فيها الفرد بأنه ضحية، أن تقوم بتوزيع الدخول، وتدافع عن الحقوق الأساسية للمواطنين ويصبح إطار الدولة الإجتماعية ضروريا فى ضوء عمليتى الإدماج والتهميش اللتين تتسم بهما العولمة.

ولاشك أن توافر المعلومات عن السوق يجتذب الإستثمارات الأجنبية ونحن فى حاجة إلى بيانات عن الشركات العاملة وأنواع وأحجام اعمالها ونصيب كل منها من السوق وتوفير دراسات رضاء العملاء ونشر قوائم خاص بأنجح الشركات وما هى أكثر المنتجات التى يفضلها المستخدمون وهل توجد لدى الجهات العاملة ما يعرف بدليل المشترين "Byer's Guide" التى تقدم لكل مستهلك كافة المعلومات عن كل منتج يشتريه وتزويده بخدمة معلومات شاملة عن مصادرها وأنواعها والمقارنات الفنية بين الأنواع والأسعار وخلافه، وهل هناك إحصائيات عن السوق وما هى أرقام المبيعات السنوية لكل شركة وفى كل قطاع من المستخدمين وإحصائيات العاملين فى المجال وما هى الأعداد المتوافرة فى كل مهنة من المبرمجين والمستخدمين وأوجه النقص أو الزيادة ومعدلات الخبرة ومستويات المرتبات.

تزايد مدى وشدة خطر التعطل

١- <u>البطالة تؤدى إلى التدهور العام للصحة النفسية</u> :

لا تتمثل مشكلة البطالة فى مجرد تعطل الإنسان عن العمل، وحرمانه من الشعور بأهمية حياته أدبيا ومعنويا وإنسانيا من خلال المشاركة الجماعية فى العمل الوظيفى.. إنما يبدو المنظور السلبى الأشد خطرا للبطالة فيما تنشأ عنها من آثار مرضية تنتهى إلى ما يسميه علماء النفس "التدهور العام للصحة النفسية".

و"القلق المرضى" هو البوابة التى يدخل منها العمال العاطلون، وآلاف الباحثين عن وظيفة دون جدوى .. إلى حالات التدهور العام للصحة النفسية.

ويحتل القلق النفسى المرتبة الأولى بين الأمراض النفسية من حيث الإنتشار .. وقديما كان يرجع إلى أسباب ديناميكية بحتة إلا إنه فى العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضى ومن خلال التطور العلمى الهائل لدراسة العوامل الحيوية المؤثرة تحولت الصورة للبحث عن أسباب حيوية واضحة.

والقلق قد يكون طبيعيا بكونه إشارة محذرة لخطر ما لكى يستعد الجسم لمواجهة ذلك الخطر، وما من فرد إلا ومر بهذه الحالة التى تعتبر إحساسا وشعورا بعدم السعادة مع تحفز الجهاز العصبى وظهور الأعراض المصاحبة للجهاز العصبى الذاتى مثل الصداع وخفقان القلب.

أما الأعراض النفسية للقلق النفسى فهى الأعراض الفسيولوجية الجسمية كالخفقان والشعور بالعصبية أو الخوف إضافة إلى تأثيره على التركيز والتعلم مما يؤثر مباشرة على التحصيل العلمى أو العملى نظرا لما يسببه من صعوبة فى إسترجاع المعلومات.

وقد أثبت العلم أن هناك عوامل وراثية واضحة فى القلق النفسى الذى يتحول إلى قلق مرضى يتمثل فى الفزع والخوف البسيط، والخوف الإجتماعى والوسواس القهرى وقلق الكوارث وحالات القلق الحاد والعام والقلق الناتج عن الأمراض العضوية ٠٠٠ولعلاج القلق فى تلك الحالات لابد من علاج السبب الأساسى أما إذا إستمرت الأعراض فينبغى التدخل لعلاجها بإستخدام الأدوية النفسية والجلسات النفسية المختلفة.

ولنا هنا ملاحظة الآتى :

أ - أن العامل النفسى من أهم العوامل المؤثرة فى إنتاجية العامل:

وبيان ذلك أن الصحة النفسية هى حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا إنفعاليا وإجتماعيا مع نفسه وبيئته كما يشعر بالسعادة مع نفسه ومع

الأخرين ويكون قادرا علىاستغلال قدراته إلىأقصى حد ممكن وهى حالة إيجابية تتضمن التمتع بصحة العقل وسلامة السلوك وليست مجرد غياب أو خلو من أعراض المرض النفسى ومن هنا فإن الصحة النفسية للفرد العامل فى غاية الأهمية وذلك لرفع كفاية الإنتاج لدى العامل وهى تربط إرتباطا وثيقا بمثابرته، كما أن للصحة النفسية صلة وثيقة بصحته الجسمية حيث إن الإنسان وحدة متكاملة فلابد من إعتدال صحته النفسية بالبعد عن أسباب الإحباط والصراعات الداخلية وكذلك البعد عن المشاكل المصاحبة أثناء أداء العمل مثل الضغط النفسى والتحيز للآخرين وعدم التقدير الذاتى والتسلط والقرارات التعسفية من قبل الرؤساء وغيرها من العوامل التى تؤدى إلى القلق أثناء الإنتاج والتمرد على العمل بالإضافة إلى العوامل المادية ووضع العامل تحت ظروف عمل سيئة من حرارة مرتفعة أو برودة أو رطوبة زائدة أو إضاءة غير كافية.

وكذلك وضع العامل فى عمل لا يتناسب وقدراته الجسمانية فيؤثر ذلك على صحته بمرض الربو على سبيل المثال.

ب- إتفقت معظم الدراسات التى أجريت على فئات العاطلين عن العمل فى مختلف دول العالم على زيادة نسبة إنتشار الإضطرابات النفسية بأنواعها بينهم وبخاصة الإدمان على الكحوليات والمخدرات والميل إلى الإنتحار والجنوح والإجرام بالإضافة إلى القلق النفسى والإكتئاب... كما تبين أن الإعانات التى تقدم إلىهؤلاء العاملين العاطلين - سواء من الأسرة أو من الدولة **- لا تؤدى بالضرورة إلى خفض نسبة الإضطرابات بصورة كبيرة مما يؤكد أن العمل يوفر جوانب غير المادية تساعد العامل على الوقاية من الوقوع فى الإضطرابات النفسية.**

٢- <u>حدة مشكلة البطالة</u>:

تعتبر التحولات الإقتصادية العالمية مثيرة لعوامل القلق ٠٠٠لعل ما يهمنا منها هو إنشاء منظمة التجارة العالمية ٠٠٠ومجموعات إتفاقيات الجات وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة والخدمات ٠٠٠كذلك الطفرة التكنولوجية العالمية والإهتمام العالمى بالبعد البيئى فى المنشأت الصناعية ٠٠ وتلك مسببات تثير قلق أصحاب الأعمال وترفع معدلات القلق يوما بعد يوم كلماإقتربت مهلة الإنتهاء من إتفاقية الجات التى تم توقيعها فى ١٩٩٥/١/١ ولمدة عشر سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٤ ٠٠٠ إن المنافسة الشرسة المصاحبة لتلك التحولات تثير كثيرا من القلق لدى العاملين وأصحاب الأعمال ٠٠٠ويؤدى التغيير التكنولوجى على مستوى العالم إلى تقلص حجم العمالة وإستغناء أصحاب الأعمال بإستمرار عن بعض العمال خاصة غير المدربين حتى يمكنهم مواجهة المنافسة ... **وقد يمتد الأمر إلى عدم الوفاء ببعض عناصر الأجر مثل العلاوة الإجتماعية ٠٠ ومن الأمور المثيرة للتوتر النفسى لدى العامل التعيين بصورة مؤقتة حتى يسهل على صاحب العمل التخلص منه** وهذه الإجراءات فى المنشأت الخاصة والقطاع الإستثمارى سائدة وكان من نتائجها طلب العاملين الخروج إلى " المعاش المبكر".

وقد تمتد حدة مشكلة البطالة إلى العاملين بالقطاعات العامة بل وفى الدول المتقدمة **مع تأثيرها السلبى على الحقوق التأمينية ومثالا لذلك ما نشرته مؤخرا ديلى تلجراف البريطانية عن دانى الكسندر كبير مسئولى الخزانة بأن الحجم الحقيقى المتوقع للإستغناء عن العاملين فى القطاع العام وفقا لتوقعات المكتب المستقل للميزانية يصل إلى ٥٠٠ ألف من العاملين (**نزولا على ضرورات خفض أعباء الميزانية**) وهو أكبر عدد يتم الإستغناء عنه منذ الحرب العالمية الثانية (**وسيتم الإستغناء عن عشرات الآلاف من المسئولين فى جميع الإدارات الحكومية وفقا لخطط خفض أكثر من ٨٠ مليار إسترلينى من الإنفاق العام خلال السنوات الأربع القادمة**) ... وعلاوة على ذلك سوف يتم تجميد أجور العاملين فى القطاع العام لمدة عامين مع مطالبتهم بزيادة مساهماتهم فى إشتراكات المعاشات إبتداء من ٢٠١١ ... ونبه الخبراء إلى ضرورة فرض مزيد من الضرائب لأن الخفض فى الإنفاق لن يكون كافيا للتغلب على العجز فى الميزانية ... وقالت ديلى تلجراف أن المسئولين سوف يعلنون أيضا خفض الرعاية الإجتماعية بأكثر من ١٣ مليار إسترلينى (** يصل التخفيض إلى ٢٥ مليار إسترلينى وفقا للميزانية الإستثنائية وذلك على مدى السنوات الأربع القادمة**) ووفقا لخطة خفض الإنفاق سيكون على كل إدارة حكومية (**فيما عدا الصحة**) أن تحقق خفضا فى ميزانيتها بنسبة ٤٠% بحلول عام ٢٠١٥ وسيتم صرف النظر عن مشروعات الإنتقالات بما فى ذلك توسيع الطرق وتتم زيادة أسعار تذاكر السكك الحديدية بأكثر من ٨% سنويا ... وفى نفس الوقت نشرت وول ستريت جورنال أن الحكومة البريطانية أعلنت عن خفض كبير فى جميع إداراتها العسكرية (**بحيث يمكنها خفض الإنفاق العسكرى بنسبة ٨% دون المساس بمركزها العسكرى**).**

إرتباط علاقات العمل
بالظروف الإقتصادية والإتفاقيات والتوصيات الدولية
وإتساع مدى التفاوت بين الأجور والدخول

ظلت التشريعات الإجتماعية (تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية**) ولأمد طويل معبرة عن صيغة ثلاثية الأبعاد: العمال وأصحاب الأعمال والحكومات وفى هذا الإطار يقوم بإعداد مشروعات قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية ممثلين عن تلك القوى والأطراف.**

ولكننا وكأثر من آثار العولمة وتبعاتها ونظرا لإنتشار شركات الأموال (وتضاؤل دور شركات الأشخاص والمنشئات الفردية**) .. نلمس وبوضوح أن هناك طرفان جديدان (**أو قوتان جديدتان **) يساهمان وبصورة ملموسة وواضحة فى تنظيم التشريعات الإجتماعية ونلاحظ إشتراك وزارات الخزانة والمالية العامة والإستثمار فى توجيه وإدارة تدابير الحماية الإجتماعية تأسيسا على ما يلى:**

الأول : إستتبعت الظروف والأحوال الإقتصادية العديد من البرامج التى تعدل العديد من الأحكام التى تحكم حقوق وواجبات كل من العمال وأصحاب الأعمال والتى أبرزت أهمية المشروعات الإقتصادية على المستوى القومى وأصبح من المقبول الإستناد إلى المبررات الإقتصادية للإغلاق الكلى أو الجزئى (أو تخفيض الأجر بموافقة العمال**) ومن ناحية أخرى أصبح للعامل إنهاء العقد لمبررات إقتصادية.**

الثانى : لم يعد من الجائز العمل بعيدا عن الإتفاقيات والمعايير الدولية وتأثرت بذلك أحكام تشغيل العاملين وحقوقهم التأمينية والتعويضية دون تفرقة بين الوطنيين والأجانب.

وبوجه عام أصبحت التشريعات الوطنية منتج قانونى يؤثر ويتأثر بالجوانب الإقتصادية (خاضع للمنافسة ويأتى الإستثمار حيث يقرر له التشريع مزايا أكثر**).. وأعيدت صياغه التشريعات الإجتماعية وفقا للمعاييرالدولية لتحقيق توازن عادل بين العاملين وأصحاب الأعمال بمراعاة البعد الإقتصادى القومى وفى إطار من التوافق مع تشريعات الدول الأخرى.**

القدرة الإقتصادية والمالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية مع تأثرها ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة (من حيث المجال والموارد والمزايا والإستثمارات) على المستوى العربى (دول نامية إقتصاديا) وفقاً للإحوال الإقتصادية والسكانية.

- إستمرارية نظم التأمينات الإجتماعية (ولا يعتمد على تراكم الإحتياطيات).
- الظروف والتحولات الإقتصادية أكدت القدرة الإقتصادية الذاتية للتأمينات الإجتماعية.
- تأثر التأمينات الإجتماعية ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة.

إستمرارية نظم التأمينات الإجتماعية
(ولا يعتمد على تراكم الإحتياطيات)

تفترض الأساليب الإكتوارية لتمويل نظم التأمينات الإجتماعية إستمرارية تلك النظم المستمدة من إجباريتها وعموميتها:

يتميز نظام التأمين الإجتماعى بإجباريته وبتعامله الجميع على الإلتزام بها . وبيان ذلك أن القانون الصادر بنظام التأمين الإجتماعى يحدد المشمولين بأحكامه.. وغالبا ما يسند إدارته الى هيئات حكومية أو يضعه تحت إشراف مباشر من جهاز حكومى.. ونظرا لكونه نظاما إجباريا ذو مجال عام، يتعين معه إفتراض إستمراره وإمتداده للأجيال الجديده ممن يسرى فى شأنهم بقوة القانون.. فقد إتجه الإكتواريون إلى الإهتمام بموارد النظام والتزاماته ليس فقط بالنظر لمجموعة محدودة من المؤمن عليهم (شأن الوضع بالنسبة للتأمين التجارى) **ولكن أيضا بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المتوقع شمولهم فى المستقبل .**

وهكذا ففى حين تعتمد تدابير التأمين الخاص فى ضمان قدرتها الإقتصادية على الوفاء بالتزاماتها على توافر مخصصات ماليه تعادل ١٠٠% من الأخطار المحتفظ بها من خلال ما يسمى بالتمويل الكامل Full Funding وإتفاقا ونشأتها وقيامها على الإنضمام التعاقدى الإختيارى .. فإن نظام التأمين الإجتماعى بحكم إستمراريته وقوميته يتبع ما سمى بأساليب التمويل الجزئى Partial Funding أو الموازنة Pay-as-you-go إتفاقا مع الإنضمام القانونى الإجبارى وغياب ما يسمى بالتصفيه أو الإلغاء أو الإسترداد ولا تتوقف عضويته على طلبات للإنضمام وجهود وسطاء التأمين ذلك أن عضويته مستمره يقررها القانون وهناك دائما أعضاء جدد New Comers وبالتالى فهناك دائما إشتراكات جديده تقابل وتجاوز حالات الخروج من مجال التطبيق لتحقق أحد الأخطار التى تتعامل مع نظم التأمينات.

ومن ناحية أخرى فاذا كانت الأقساط هى المصدر الرئيسى لتمويل التزامات المؤمن فى التأمين التجارى وهذه قد يؤديها المستفيد من هذا التأمين أو يؤديها عنه شخص آخر.. فإن تمويل مزايا التأمين الإجتماعى يعتمد أساسا على الإشتراكات contributions التى سميت بهذا المسمى حيث يشترك أكثر من مصدر فى أدائها فالى جانب العامل المؤمن عليه هناك صاحب العمل بالنظام الصناعى والتجارى عامة وهناك أيضا الدولة كممثلة للمجتمع ككل .. وهو أمر طبيعى بإعتبار أن المشكلة الإقتصادية التى يهتم التأمين الإجتماعى بحلها وإن كان مجالها هو المؤمن عليهم فان لها صفة العمومية وفى حلها مصلحة عامة لأصحاب الأعمال بل وللمجتمع ذاته.

وإتفاقا مع عمومية التأمين الإجتماعى وإجباريته فان وثيقته الموحدة تهتم بتحقيق إعتبارات الكفاية الإجتماعية (دون تضحيه بإعتبارات العدالة الفردية**) بمراعاة الآثار الناشئة عن عمومية التأمين لمختلف قطاعات المجتمع أو لقطاعات العريضه منه (**وهذا أمر طبيعى فكلما إتسع مجال أى نظام كلما تدخلت فى إدارته الإعتبارات العامة وكلما إرتبط التطبيق بالإعتبارات المتعلقة بالمجتمع ككل**) وهكذا يتميز التأمين الإجتماعى بقدر مضاعف من التضامن الإجتماعى لا يضحى معه بإعتبارات العدالة الفرديه فى توزيع أعباء التأمين وإنما يهتم بها بالنظر إلى مساهمات المؤمن عليهم، ثم يتجاوز هذا المفهوم الضيق للعدالة فى توزيع الأعباء إلى مفهوم أرحب وأكبر يتفق مع عموميته وإجباريته دون تضحيه بالعداله التمويليه بين الأفراد وإنما من خلال مصادر تمويل لا يعرفها التأمين الخاص .**

وبعبارات أخرى لنا ملاحظة أنه فى التأمين الإجتماعى تتحقق المصالح على مستوى الفرد وعلى مستوى المشروع وعلى المستوى القومى وتحل مزايا التأمين أو بعض أنواعه محل التزامات أصحاب الأعمال تجاه العاملين لديهم والتزامات المجتمع ككل تجاه أفراده فتتعدد مصادر التمويل ويصبح ثلاثيا وتسمى بالتالى الأقساط بالإشتراكات حيث يساهم كل طرف فى تمويل نفقات المزايا التى يتمثل فى تحديدها التضامن الإجتماعى بصوره مزدوجة تتقرر بها حدود دنيا وتتلازم فيها المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشه دون الإخلال بمبادئ العداله فى توزيع نفقات المزايا بالنظر لكل من مصادر التمويل.

وقد أصبح التأمين الإجتماعى نظام تأمين مقبول عالميا كتدبير شامل لمواجهة مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ووفقا للوضع فى سنة ١٩٩٥ فإن هناك١٣٣ - دولة بها نوعا أو أكثر من أنواع التأمينات الإجتماعية وهو أكثر من ضعف العدد سنة١٩٤٠ (٥٧ دولة فقط)، وينتشر تأمين إصابات العمل بكافة هذه الدول كما تزايدت تأمينات الشيخوخة والعجز والوفاة فى ذات الفترة بحوالى ٣٨٠% (توجد فى ١٢٤ دولة مقابل ٣٣ دولة عام ١٩٤٠).

ويستمد التأمين الإجتماعى قدرته على الوفاه بالتزاماته من عضويته المستمره بمعنى التوزيع العمرى للسكان حيث يتحمل جميع من فى سن العمل والنظام الصناعى والمجتمع ككل النفقات السنويه للنظام وبوجه عام تكاد لا تتبع أساليب التمويل الكامل المتبعه فى التأمين الحر **خاصة حيث يمتد النظام إلى جميع القوى العامله.**

*** كيف لا يعتمد نظام التأمين الإجتماعى فى تمويله لنفقاته على تراكم إحتياطات ومخصصات الأخطار :**

تهدف نظم التأمينات الإجتماعية الى تعويض الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق اشتراكات يساهم فيها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والدولة .

وحتى تفى هذه النظم بالتزاماتها فإنها تسعى للتأكد من توازن مواردها ونفقاتها فى كافة الأوقات وهو الأمر الذى يصعب التحقق منه لسنوات طويلة مستقبلة ما لم يتم تكوين احتياطيات لمواجهة التقلبات العكسية فى معدلات تكرار وشدة الأخطار التى يتم التعامل معها .

ومن ناحية أخرى فانه نظرا لأن إحتمالات تحقق بعض الأخطار لا تتسم بالثبات طوال فترة التأمين وإنما تتزايد مع مضى الزمن فى حين تستلزم العوامل الإقتصادية ، بل والنفسية ، أن تتسم معدلات الإشتراكات بقدر من الثبات الذى يؤدى الى إستقرار الأوضاع ، فان ذلك يؤدى الى ظهور فائض فى مبالغ الإشتراكات عن مبالغ النفقات فى السنوات الأولى يتم تراكمه كاحتياطى لمواجهة الإلتزامات المتوقع زيادتها حتى يستقر مستواها٠

ومن ناحية أخرى تتكون فى جميع أنواع التأمينات احتياطيات لمواجهة أية زيادة غير متوقعة فى النفقات عن الإيرادات نتيجة لحدوث تقلبات عكسية فى معدلات تكرار وشدة الأخطار التى يتم التعامل معها، ويسمى الإحتياطى هنا إحتياطى التغيرات غير المتوقعة Contignecy reserve .

وبوجه عام فحيث يتضمن نظام التأمين الإجتماعى أنواعا من التأمينات تتزايد نفقات مزاياها سنة وراء الأخرى ولفترة طويلة ، وفى ذات الوقت يكون من المرغوب فيه مواجهة نفقات المزايا باشتراكات ذات معدلات متساوية Uniform rate **فإن جزءا من اشتراكات السنوات الأولى يستخدم لمقابلة نفقاتها وفى تكوين احتياطى للتقلبات العكسية "التغيرات غير المتوقعة" أما الجزء الآخر فيتراكم ليتكون منه إحتياطى إكتوارى يساهم مع عائد الإستثمار فى تمويل النفقات المتوقع زيادتها فى المستقبل .**

وإتفاقا مع نشأة نظام التأمين الإجتماعى من ناحية ومع تطور مجاله وسماته الإجبارية من ناحية أخرى أتبع فى تمويل نفقاته فى مراحله الأولى أسلوب التراكم المالى المرتبط بإسلوب التمويل الكامل المتعارف عليه فى التأمين الخاص والتجارى ثم إنتهى فى النظم قومية المجال إلى ما يعرف بإسلوب الموازنة ، ويرجع الفرق بين الأسلوبين إلى حجم ودور الإحتياطيات التى يتم تكوينها ففى الأسلوب الأول تتكون إحتياطيات إكتوارية ضخمة بهدف إستثمارها بمعدل مناسب والحصول على ريع استثمار يساهم فى تمويل نفقات المزايا وفى الأسلوب الآخريكون الغرض الأساسى للإحتياطى مواجهة التقلبات العكسية فى معدلات الأخطار التى يتم التعامل معها ٠

وبالطبع فقد نشأت مع هذين الأسلوبين عدة أساليب مختلطة وهى أساليب تهدف جميعها لموازنة الموارد والنفقات وفقا لطبيعة الخطر المؤمن منه ومزايا التأمين وذلك أما لفترة قصيرة أو لفترة طويلة.

ومما لا شك فيه أن لكل من أسالبب التمويل مجاله الذى يتعين فيه العمل به دون الآخر وفى ظروف معينة دون أخرى .

بيان ذلك أنه حيث يكون نظام التأمينات الإجتماعية فى بداية تطبيقه فإن مجاله يكون محدودا بفئة أو قطاع من المجتمع ويتبع عندئذ ذات أسلوب التمويل المتبع فى التأمين الخاص والمعروف بأسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى حيث يؤدى إلى تراكم الإحتياطيات بشكل مستمر ومضطرد ويساهم فى تجميع المدخرات وتوجيهها للمساهمة فى تمويل خطط التنمية الإقتصادية .

على أن تراكم الإحتياطيات يثير كثيرا من المشاكل العامة التى إهتمت بها العديد من المؤتمرات والدراسات ، ويستلزم إختيار سياسة الإستثمار المناسبة والتى تتحقق من خلالها كافة الشروط الواجب توافرها فى إستثمار تلك الإحتياطيات والتى يمكن من خلالها مواجهة مشاكل تراكم الأموال.

وبوجه عام - وأيا ما كان مجال التطبيق - فانه حيث لا يكون من المتوقع إرتفاع النفقات فى المستقبل ، كما فى التأمينات المؤقته ، ومثالها التأمين الصحى ، فيتبع لتمويل النفقات ما يعرف بأسلوب الموازنة وهو أسلوب يهدف إلى المحافظة على التوازن اللحظى بين النفقات والإيرادات فى الأجل القصير "سنة أو نحوها" .

أما حيث يكون من المتوقع تزايد النفقات سنة بعد أخرى ولفترة طويلة، كما فى التأمينات طويلة الأجل، ومثالها تأمين المعاش، فقد كان السائد هو إتباع اسلوب التراكم المالى Capitalisation or Accumulation System.

ومع إمتداد نظم تأمين المعاش إلى جميع أفراد المجتمع وإتخاذها مجالا قوميا ذو طابع إستمرارى يتفق وإجبارية التأمين الإجتماعى أصبح من المتفق عليه تمويل تلك النظم وفقا لما عرف بإسلوب الموازنة حيث تصل درجة التمويل إلى الصفر عكس السائد بالتأمين الخاص .

وهكذا نفهم كيف كان التراكم Capital Acumulation **أمرا طبيعيا وضروريا فى بداية عمليات النظام لضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته مع ملاحظة ما أدى إليه إنخفاض القوة الشرائية للنقود من إنخفاض فى القيمة الحالية للأموال المتراكمة بل وتآكلها، وأدى ذلك عمليا إلى أن أصبحت العديد من النظم ممولة عمليا وفقا لأسلوب التمويل الجزئى وأحيانا وفقا لأسلوب**

الموازنة خاصة فى نهاية فترات الإضطرابات الإقتصادية التى تحدث غالبا على أثر الحروب وفى مراحل التحولات الإقتصادية ولنا أن نستعيد هنا فترة الثلاثينات.

ولقد أدت تلك الحالات الى إنحياز العلماء نحو أسلوب الموازنة كأسلوب ملائم لنظم التأمين الإجتماعى قومية المجال وهنا يلاحظ إنخفاض نسب الإشتراكات.

الظروف والتحولات الإقتصادية
أكدت القدرة الإقتصادية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية

التحولات الإقتصادية تؤكد ملاءمة أساليب التمويل الجزئى والموازنه وبالتالى إعتماد نظم التأمينات الإجتماعيه فى الوفاء بالتزاماتها على إستمراريتها دون حاجه إلى مخصصات فنيه تعادل الإلتزامات:

تصاحب التحولات الإقتصاديه ومراحل النمو الإقتصادى موجات من التضخم تعتبر من المشاكل العامة على المستوى الدولى والتى تحتل إهتمام خبراء التأمينات الإجتماعية حيث يبحثون العلاقة بين نظم المعاشات والتطور الإقتصادى، وعلى وجه الخصوص العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائيه للنقود ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن يلاحظ الأثر الكبير لنمو نظام التأمين على الإقتصاد القومى الذى تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخول التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الإقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالإقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثر هيكل العمالة بالنمو الإقتصادى والتحولات الإقتصاديه.

فإذا أضفنا إلى ذلك إنخفاض القوة الشرائية للنقود، بدت أهمية المحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات حتى تفى بأغراضها الإجتماعيه والإقتصادية فطالما تسعى الدول المختلفة لتطوير إقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الأسعار والأجور والإنتاجية للإرتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات الإتجاه ليس فقط تحقيقا لإعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة إقتصادية ... ومن هنا تثور مشكلة

تمويل ملاءمة المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة وهو ما يرتبط عامة بالأسلوب الإكتوارى لتمويل نظام التأمينات الإجتماعية بوجه عام.

وبداية فإنه أيا ما كان أسلوب التمويل المتبع فمن الضرورى تحقيق التوازن المالى بين الموارد والنفقات وهو الأمر التى يتم بطرق مختلفه وفقا لأسلوب التمويل الإكتوارى المتبع.

ففى أسلوب الموازنة يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المشتركين فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة، وقد تزيد فترة التوازن إلى عدة سنوات ونكون بصدد ما يسمى بأسلوب الموازنة على فترات .

وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الإشتراكات من سنة لأخرى أو من فترة لأخرى من فترات التوازن المالى على ضوء التغير فى نفقات المعاشات خلال السنة أو الفترة المعينة .

أما فى أسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى (أو الرأسمالى**) فيتم تحقيق التوازن المالى من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم وذلك منذ سريان نظام التأمين فى شأنهم لأول مرة وحتى بلوغهم السن المعاشى ، ومن هنا تبدأ على الفور عملية تراكم للإشتراكات كاحتياطيات رياضية يتم إستثمارها للحصول على عائد يساهم مع الإشتراكات فى تمويل المعاشات المقررة ، ولا تقتصر الإحتياطيات المتراكمة هنا على الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية بل تشمل أيضا الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجديدة.**

هذا أما عن الأساليب المختلطة أو أساليب التمويل الجزئى فيتم فيها التوازن المالى من خلال تقدير القيمة الحالية للمعاشات الجديدة ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات الجديدة وقد يتم التوازن المالى من خلال تجميع مفتوح أو ما يسمى بأسلوب القسط المتوسط العام، ويظل معدل الإشتراكات هنا ثابتا لعدد من السنوات .

ويتم تراكم الإحتياطيات فى ظل الأساليب المختلطة بصورة أقل بكثير منها فى ظل أسلوب التمويل الكامل، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق، والذى يقوم على إفتراض عدم ضمان تجدد عضوية المشتركين وبالتالى إحتمال تصفيته المفاجئة أو التدريجية - ومن هنا يتعين توافر إحتياطيات رياضيه لمواجهة كل من المعاشات الجارية والمستقبلة وغيرها من حقوق مجموعة المشتركين، **أما بالنسبة للأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإنه يقوم على إفتراض توافر مؤمن عليهم جدد وبالتالى عددا أدنى من المشتركين فى كافة الأوقات وأنه من غير المنطقى إفتراض تصفيته وإنفاق الأموال المتراكمة بالكامل.**

فإذا كان علينا أن نبحث فى إستخلاص أسلوب التمويل المناسب لملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور فى ظل التحولات الإقتصادية والنمو الإقتصادى فإنه يتعين ملاحظة أن المركز أو الحالة المالية لنظام التأمين فى سنة ما يعبر عنها بالإيرادات والنفقات والإحتياطيات المتاحة فى نهاية السنة، فاذا ما زادت الإيرادات عن النفقات رحلت الزيادة إلى الإحتياطى وفى الحالة العكسية يسحب العجز من الإحتياطى .

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور ... وأن مستوى النفقات، على عكس الإشتراكات، لا يتاثر بأسلوب التمويل فإن التراكم الكبير للإحتياطيات يعتبر عبئا على النظام إذ يتعين زيادة الإحتياطيات بذات معدل الزيادة فى الأجور بل بذات نسبة زيادة الإيرادات والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا إستقر الفكر الإكتوارى والتأمينى على أن الأسلوب الملائم لتمويل نفقات نظم التأمين الإجتماعى القومية يتمثل فى أسلوب الموازنة مع إحتياطى صغير له وظيفة تعويضية بين الأخطار (لمواجهة التقلبات فى الفروض الإكتوارية عن عدد ذوى المعاشات والمؤمن عليهم ومستوى المعاشات والإشتراكات**) وذلك لتلافى مشاكل تراكم الإحتياطيات.**

وفى ذات الإتجاه فانه طالما يتعذر التنبؤ بدقة بإتجاه القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور، بحيث تظل إحتمالات التغير دائما قائمة، **فانه يتعين إتباع أسلوب الموازنة أو أحد أساليب التمويل الجزئى** بإعتبارها الأساليب الملائمة لمقابلة كل ما يستجد من تغيرات.

وهكذا فإنه نظرا لأن التأمين الإجتماعى الإجبارى يسمح بالإحتياطيات السلبية ويتعين ألا تزيد إشتراكاته عن قدرة مصادرها، وأن مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الإحتياطيات أقل، فان كثيرا من الباحثين يتفقون على اتباع أسلوب الموازنة، وإلا نشأت لدينا مشكلة البحث عن موارد إضافية لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع المحافظة على القيمة الحقيقية للإحتياطيات وهى مشكله ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء إقتراح البعض جمع إحتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطور الإقتصادى الدولى ، ولو جزئيا ، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة .

وهكذا فقد أكدت التحولات الإقتصادية ومراحل النمو الإقتصادى الآتى:

١- إن الإنخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود، والإرتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتسم أحيانا بكثير من الحدة .

ولذا فقد إهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والإحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الإقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن فإن الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية ، فضلا عن إعتبارات العدالة ، تدعو إلى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور بحيث يمكن إعتبار مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات العامة من الأمور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات .

٢- طالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور، وهو ما يستلزمه النمو الإقتصادى، وأن مستوى النفقات لا يتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الإشتراكات ، فان مشكلة تمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع مستويات الأجور إنما تثور، فى المقام الأول، بالنسبة إلى أساليب التمويل وما قد تؤدى اليه من تراكم إحتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا أستخلص أن من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى خاصة ذات المجال القومى إتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو إحتياطى محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الإحتياطى الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية**) وذلك بإعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب الذى يتفق مع طبيعة نظم التأمين الإجتماعى المشار اليها .**

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الإحتياطيات بدرجة أكبر نسبيا وإن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الإحتياطيات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال .

وطالما نضمن عضوية متجددة لنظام التأمين الإجتماعى بحكم قوميته وإستمراريته فإن هناك دائما عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الأجور، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الإطلاق فى ظل التطور والنمو الإقتصادى (خاصة وأن الدولة تضمن وفاء نظام التأمين الإجتماعى بإلتزاماته**) ويتمثل الإختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى**

وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.

وفى هذا الشأن يتحقق التوازن المالى لنظم التأمينات الإجتماعية التى تتبع أساليب التمويل الجزئى أو الأساليب المختلطة من خلال موارد ونفقات تلك النظم بفرض إستمرارها وبالتالى يكون تراكم الإحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة إلى تعديل معدل الإشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الأجور وإن كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجاريه.

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية إنما إتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص.

إحصائيات
تأثر نظم التأمينات الإجتماعية
ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة

تبين تدابير الحماية الإجتماعية بالدول العربية (ودول العالم عامة**) مدى تأثر نظم التأمينات الإجتماعية ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة بتلك الدول ... حيث تنعكس آثار التحولات الإقتصادية الناشئة عن تلك البرامج على مختلف جوانب التأمينات الإجتماعية.**

- من حيث المجال.
- ومن حيث الموارد والمزايا.
- ومن حيث الإستثمارات.

وتعكس الإحصاءات السكانية مدى تلك الآثار التى تتداعى فى شأن نظم الحماية الإجتماعية وفقا للأحوال الإقتصادية (والتحولات الإقتصادية**) والإحصاءات السكانية (**عدد السكان- نسبة المسنين والمعالين- توقعات الحياة- السن المعاشى العام وين المعاش المبكر- نصيب الفرد من الناتج القومى).

<u>ولبيان ذلك نعرض الجداول الإحصائية التالية</u>: (١)

<u>جدول (١)</u> : الأخطار التى تتعامل معها تدابير الحماية الإجتماعية على المستوى الدولى.
<u>جدول (٢)</u> : النظم الإجبارية لتعويضات التقاعد على المستوى الدولى.
<u>جدول (٣)</u> : الإحصائيات السكانية الأساسية فى مجال تدابير الحماية الإجتماعية.
<u>جدول (٤)</u> : مصادر تمويل الشيخوخة والعجز والوفاه وتدابير الضمان الإجتماعى.

---

(١) المصدر:
Social Security Programs Throughtout the World, 2008, 2009, U.S. Social Security Administration, Office of Retirement and Disability Policy.

جدول (١)
أخطار نظم التأمينات الإجتماعية
(شيخوخة وعجز ووفاة - مرض وأمومة – إصابات العمل - البطالة – الإعانات العائلية)

الدولة	شيخوخة وعجز ووفاه	مرض وأمومة		إصابة عمل	بطالة	إعانات عائلية
		مزايا نقدية	مزايا نقدية ورعاية طبية			
أ- الدول الأمريكية						
شيلى	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**
المكسيك	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**
الولايات المتحدة	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**
البرازيل	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**
ب- الدول الأسيوية						
بحرين	**X**	**b (١)**	**b(١)**	**X**	**X**	**b(١)**
ايران	X	X	X	X	X	X
اسرائيل	X	X	X	X	X	X
الأردن	X	b(١)	b(١)	X	b(١)	b(١)
الكويت	**X**	**b(١)**	**b(١)**	**f**	**b(١)**	**b(١)**
لبنان	**X**	**b(١)**	**b(٢)**	**X**	**b(١)**	**X**
عمان	**X**	**b(١)**	**b(١)**	**X**	**b(١)**	**b(١)**
باكستان	X	X	X	X	b(١)	b(١)
الفلبين	X	X	X	X	b(١)	b(١)
السعودية	**X**	**b(١)**	**b(١)**	**X**	**b(١)**	**b(١)**
سوريا	**X**	**b(١)**	**b(١)**	**X**	**b(١)**	**b(١)**
تركيا	X	X	X	X	X	b(١)
اليمن	**x**	**b(١)**	**b(١)**	**x**	**b(١)**	**b(١)**
جـ - الدول الأفريقية						
الجزائر	**x**	**x**	**x**	**x**	**x**	**x**
مصر	**x**	**x**	**x**	**x**	**x**	**d(٣)**
غينيا	x	x	x	x	d	x
اثيوبيا	x	D(٣)	d(٣)	x	d(٣)	d(٣)
كينيا	x	d	g(٤)	x	d	d
ليبيا	**x**	**x**	**x**	**x**	**d(٣)**	**c**
موريتانيا	**x**	**b**	**x**	**x**	**d(٣)**	**x**
المغرب	**x**	**x**	**x**	**x**	**d(٣)**	**x**
سودان	**x**	**d(٣)**	**d(٣)**	**x**	**d(٣)**	**d(٣)**

الدولة	شيخوخة وعجز ووفاه	مرض وأمومة		إصابة عمل	بطالة	إعانات عائلية
		مزايا نقدية	مزايا نقدية ورعاية طبية			
تونس	**x**	**x**	**x**	**x**	**x**	**x**
أوغندا	x	(٣)d	(٣)d	x	(٣)d	(٣)d
رواندا	x	(٣)d	(٣)d	x	(٣)d	(٣)d
تنزانيا	x	(٥)b	x	x	(٣)d	(٣)d
افريقيا الجنوبية	x	x	(١)c	x	x	x
د- الدول الأوربية						
النمسا	×	×	×	×	×	×
فرنسا	×	×	×	×	×	×
المانيا	×	×	×	×	×	×
اليونان	×	×	×	×	×	×
ايطاليا	×	×	×	×	×	×
روسيا	×	×	×	×	×	×
اسبانيا	×	×	×	×	×	×
السويد	×	×	×	×	×	×
المملكة المتحدة	×	×	×	×	×	×
هولندا	×	×	×	×	(٦)c	×

(١) من خلال برامج أخرى أو مساعدات.
(٢) رعاية طبية فقط.
(٣) لا توجد برامج أو معلومات متاحة.
(٤) رعاية طبية فقط.
(٥) مزايا أمومة فقط.
(٦) برنامج فرنسى.

جدول (٢)
نظم التقاعد الإجبارية
(موحده – مرتبطة بالأجور - وفقا لإختبارات الدخل - قومية المجال – إدخارية مهنية - فردية)

الدولة	معدل موحد	مزايا مرتبطه بالدخل	إختبارات دخل	نظام قومى موحد	صناديق إدخار	نظم مهنية	نظم تقاعدية فردية
أ- الدول الأمريكية							
شيلى		X(١) [d]	X				X(١) [e]
المكسيك		X(١) [d]					X(١) [e]
الولايات المتحدة		X	X				
البرازيل		X	X				
ب- الدول الأسيوية							
بحرين		X					
ايران		X					
اسرائيل	X		X				
الأردن		**X**					
الكويت		**X**					
لبنان		**X**					
عمان		**X**					
باكستان		X					
الفلبين	X(٢) [a]						
السعودية		X					
سوريا		X					
تركيا		X					
اليمن		x					
جـ - الدول الأفريقية							
الجزائر		**x**					
مصر		**x**					
غينيا		x					
اثيوبيا		x					
كينيا					x		
ليبيا		**x**					
موريتانيا		**x**					
المغرب		**x**					
سودان		**x**					
تونس		**x**					
أوغنده					x		

الدولة	معدل موحد	مزايا مرتبطه بالدخل	إختبارات دخل	نظام قومى موحد	صناديق إدخار	نظم مهنية	نظم تقاعدية فردية
روندا		x					
تنزانيا		x					
افريقيا الجنوبية			x				
د- الدول الأوربية							
النمسا		x	X				
فرنسا		x	X			x	
المانيا		x					
اليونان		x	X				
ايطاليا		x	X				
روسيا	(٢)Xb	(٢)Xb		x			(٣)Xe
اسبانيا		x					
السويد		x	X				x
المملكة المتحدة	x	x	X				
هولندا	x		X				

(١) أوقف البرنامج المرتبط بالأجور بالنسبة للجدد.
(٢) تتحدد معادلة المزايا من معدل موحد يضاف إليه معدل مرتبط بالدخل لكل سنة من سنوات التغطية.
(٣) تبدأ مزايا الحساب الفردى عام ٢٠١٣.

جدول (٣)
الإحصائيات السكانية الأساسية

(عدد السكان - ٦٥ فأكثر - نسبة المعالين - توقع الحياة - السن المعاشى - سن المعاش المبكر - نصيب الفرد من الناتج القومى**)**

الدولة	عدد السكان	نسبة ٦٥ فأكثر	نسبة المعالين	توقع الحياة عند الميلاد		السن المعاشى		سن المعاش المبكر		نصيب الفرد من الناتج القومى GDP
				رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
أ- الدول الأمريكية										
شيلى	17.1	9.2	46	76.2	82.3	65	60	(1)c	(1)c	13,880
المكسيك	110.6	6.6	52.7	74.9	79.7	65	65	60	60	14,104
الولايات المتحدة	317.6	13	49.7	77.7	82.1	66	66	62	62	45,592
البرازيل	195.4	6.9	47.9	69.9	77.2	(2) 65 d	(2) 60 d	(1) c	(1)c	9,567
ب- الدول الأسيوية										
بحرين	0.79	3.3	37.4	74.3	77.5	60	55	(3)d	(3)d	21,482
ايران	74.3	4.5	42.5	69.4	72.6	60	55	(1)c	(1)c	7,968
اسرائيل	7.3	10.2	60.5	78.6	82.8	66.7	61.7	(1)c	(1)c	25,864
الأردن	6.5	3.5	60.5	70.8	74.5	60	55	45	45	5,530
الكويت	3.1	2.3	34.4	76	79.9	50	50	(1)c	(1)c	26,321
لبنان	4.2	7.4	51.3	69.9	74.2	64	64	(3)d	(3)d	5,584
عمان	2.8	3.2	51.3	74.2	77.5	60	55	45	45	15,602
باكستان	173.4	4.1	61.6	65.2	65.8	60	55	55	50	2,370
الفلبين	93	4.2	62.9	69.5	73.9	60	60	(1)c	(1)c	5,137
السعودية	26.4	2.9	54.6	70.9	75.3	60	55	(3)d	(3)d	15,711
سوريا	21.4	3.3	60.8	72.3	76.1	60	55	(3)d	(3)d	3,808
تركيا	77.7	5.9	47.3	69.4	74.3	60	58	(1)c	(1)c	8,407
اليمن	**24.5**	**2.4**	**85.9**	**61.1**	**64.4**	**60**	**55**	**50**	**46**	**930**
جـ - الدول الأفريقية										
الجزائر	35.4	4.7	46.3	71.9	75.0	60.0	55	50	45	7,062
مصر	84.5	4.6	58.1	69.3	73.0	60.0	60	(1)c	(1)c	4,337
غينيا	0.69	2.8	77.5	50.9	53.3	60.0	60	(1)c	(1)c	7,874
اثيوبيا	85	3.2	86.5	55.7	58.6	60.0	60	55	55	1,055
كينيا	40.9	2.6	83.3	56.3	57.5	60.0	60	(1)c	(1)c	1,240
ليبيا	6.5	4.4	52.6	72.7	77.9	55.0	60	(1)c	(1)c	10,335
موريتانيا	3.4	2.7	72.1	46.2	60.3	60.0	55	(1)c	(1)c	2,234
المغرب	32.4	5.4	50.2	70.2	74.8	60.0	60	55	55	4,555

الدولة	عدد السكان	نسبة ٦٥ فأكثر	نسبة المعالين	توقع الحياة عند الميلاد		السن المعاشى		سن المعاش المبكر		نصيب الفرد من الناتج القومى GDP
				رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
سودان	43.2	3.7	73.4	58.3	61.4	60.0	60	50	50	2,083
تونس	10.4	6.7	42.0	72.6	77.1	60.0	60	50	50	8,371
أوغنده	33.8	2.5	105.1	54.6	56.4	55.0	55	(1)c	(1)c	1,454
روندا	10.3	2.5	81.2	50.0	53.9	55.0	55	(1)c	(1)c	1,206
تنزانيا	45	3.1	91.8	57.4	59.1	60.0	60	55	55	744
افريقيا الجنوبية	50.5	4.6	53.6	51.8	53.8	61.0	60	(1)c	(1)c	11,110
د- الدول الأوربية										
النمسا	8.30	16.2	47.1	76.9	82.6	65	60	62	57.5	33,700
فرنسا	61.00	16.3	53.1	77.1	84.1	60	60	(1)c	(1)c	30,386
المانيا	82.70	18.8	49.7	76.5	82.1	65	65	63	63	29,461
اليونان	11.10	18.3	48.4	77.1	81.9	65	60	60	55	23,381
ايطاليا	58.60	19.7	50.8	77.5	83.5	65	60	(1)c	(1)c	28,529
روسيا	144.00	13.8	40.6	59	72.6	60	55	(1)c	(1)c	10,845
اسبانيا	43.40	16.8	45.3	77.7	84.2	65	65	(1)c	(1)c	27,169
السويد	9.00	17.2	52.9	78.7	83	65	65	61	61	32,525
المملكة المتحدة	60.20	16.1	51.7	77.2	81.6	65	60	(1)c	(1)c	33,238
هولندا	16.30	14.2	48.4	77.5	81.9	65	65	(1)c	(1)c	32,684

(١) لا يوجد سن للمعاش المبكر أو يوجد لفئات خاصة أو لا تتوافر معلومات.
(٢) إحصائيات صربيا تشمل مونتنجرو.
(٣) لا يوجد نظام لمعاش الشيخوخة.

جدول (٤)
مصادر التمويل
(للشيخوخة والعجز والوفاة - برامج الضمان الإجتماعى)

الدولة	شيخوخة وعجز ووفاة			نظم الضمان الإجتماعى عامة		
	مؤمن عليه	صاحب عمل	المجموع	مؤمن عليه	صاحب عمل	المجموع
أ- الدول الأمريكية						
شيلى	10	0 (1) [g]	10(1) [g]	17.6	3.35	20.95(2) [c,k]
المكسيك	1.12	5.15	6.27	1.37	6.85 (3) [d,l]	8.22 (4) [c]
الولايات المتحدة	6.2	6.2	12.4	7.65	8.45(5) [d]	16.1 [c,k,m]
البرازيل	8 [b]	20 [b]	28 [b]	8	21	29 [c,i]
ب- الدول الأسيوية						
بحرين	6	9	15	7	13	20
ايران	7(6) [b]	20(6) [b]	27(6) [b]	7	23	30(7) [k]
اسرائيل	0.34	1.8	2.14	3.49	3.83	7.32
الأردن	5.5	9	14.5	5.5	11	16.5
الكويت	5 [b]	10 [b]	15 [b]	5	10	15
لبنان	0	8.5	8.5	2	21.5 [f]	23.5
عمان	6.5	9.5	16	6.5	10.5	17
باكستان	1(6) [b]	5(6) [b]	6(6) [b]	1(7) [l]	11(7) [f]	12(7) [l]
الفلبين	3.33(6) [b]	7.07(6) [b]	10.4(6) [b]	4.58	8.32(7) [f]	12.9
السعودية	9	9	18	9	11	20
سوريا	7	14	21	7	17	24
تركيا	9	11	20	15	15.5	30.5
اليمن	6	9	15	6	13	19
جـ - الدول الأفريقية						
الجزائر	**7** (8) [c]	**10** (8) [c]	**17** (8) [c]	**9**	**25** (4) [d]	**34**
مصر	**13**	**17**	**30**	**14**	**26**	**40**
غينيا	4.5(7) [i]	21.5(7) [i]	26(7) [i]	4.5	21.5	26
اثيوبيا	4(7) [i]	6(7) [i]	10(7) [i]	4	6	10
كينيا	5	5	10	5	5 [f]	10
ليبيا	**3.75**(7) [i]	**10.5**(7) [i]	**14.25**(7) [i]	**5.25**	**12.95**(7) [j]	**18.2**
موريتانيا	**1**	**2**	**3**	**1**	**15**	**16**
المغرب	**3.96**	**7.93**	**11.89**	**6.29**	**18** (3) [f]	**24.29**
سودان	**8**	**17**	**25**	**8**	**19**	**27**
تونس	**4.74**	**7.76**	**12.5**	**8.8**	**15.45**	**24.25** [o]

الدولة	شيخوخة وعجز ووفاة			نظم الضمان الإجتماعى عامة		
	مؤمن عليه	صاحب عمل	المجموع	مؤمن عليه	صاحب عمل	المجموع
أوغنده	5	10	15	5	10 (3) [f]	15
روندا	3	3	6	3	5	8
تنزانيا	10 (7) [i]	10 (7) [i]	20 [i]	10	10	20
افريقيا الجنوبية	0	0	0 (9) [e,i]	1	1 (3) [f]	2 (9) [e,n]
د- الدول الأوربية						
النمسا	**10.25**	**12.55**	**22.8**	**17.05**	**25.15**	**42.2**
فرنسا	**6.65** (13) [g]	**9.9** (13) [g]	**16.55** (13) [g]	**9.8**	**32.68** (3) [e]	**42.48** (3) [e]
المانيا	**9.95**	**9.95**	**19.9**	**19.5**	**19.92**	**39.42** (8) [d]
اليونان	**6.67**	**13.33**	**20**	**11.55**	**22.1**	**33.65**
ايطاليا	**8.89**	**23.81**	**32.7**	**8.89**	**31.97**	**40.86**
روسيا	**0**	**20** (6) [c]	**20** (6) [c]	**0**	**20.2**	**20.2** (10) [j]
اسبانيا	**4.7** (6) [c]	**23.6** (6) [c]	**28.3** (6) [c]	**6.25**	**31.08**	**37.33** (8) [d]
السويد	**7** (1) [g]	**11.91**	**18.91**	**7**	**23.43** (11) [k]	**30.43** (11, 8) [d,k]
المملكة المتحدة	**11** [c]	**12.8** [c]	**23.8** [c]	**11**	**12.8**	**23.8** (8) [d]
هولندا	**19**	**5.65**	**24.65**	**22.5**	**10.4**	**32.9** (8) [d]

(١) تمول الشيخوخة ويوجد اشتراك اخر للعجز والوفاة.
(٢) حد اقصى للمزايا وتتحمل الدولة الإعانات العائلية.
(٣) يتحمل اصحاب الأعمال تكلفة الإصابات والبطالة.
(٤) حد أقصى للمزايا.
(٥) يتحمل أصحاب الأعمال تكلفة اصابات العمل.
(٦) تغطى اشتراكات باقى البرامج.
(٧) شيخوخة وعجز ووفاة وإصابات وصحى وبطالة وإعانات عائلية مع ملاحظة اقتصار التغطية فى بعض البرامج على بعض ذوى الأجور.
(٨) تتحمل الدولة الإعانات العائلية.
(٩) تمول الإيرادات العامة كامل أو معظم نفقات البرنامج.
(١٠) تتحمل الدولة تكلفة البطالة
(١١) يتحمل أصحاب الأعمال تكلفة البطالة.

الفهرس

* **التحولات الإقتصادية وبرامجها وليد للعولمة** (والأزمات المالية العالمية) ٢

- **العولمة ومؤسسات الأمم المتحدة** (النقدية والمالية والتجارية) تفتح الحدود أمام تنقل السلع والخدمات والقوى العاملة ورءوس الأموال (والأزمات المالية العالمية) ٣-١٠

- **تداعيات العولمة بالنسبة للدول النامية** ١١-٢٢

- تزايد معدلات الفقر وشدته ومحدودية دور الدولة فى التدخل المباشر فى النشاط الإقتصادى وتأثر مواردها المالية ١٣

- تزايد مدى وشدة التعطل ١٩

- إرتباط علاقات العمل بالظروف الإقتصادية والإتفاقيات والتوصيات الدولية وإتساع مدى تفاوت الأجور والدخول ٢٢

* **القدرة الإقتصادية والمالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية مع تأثرها ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكلة** (من حيث المجال والموارد والمزايا والإستثمارات) **على المستوى العربى** (دول نامية إقتصاديا) **وفقاً للإحصاءات السكانية** ٢٣-٤٢

- **إستمرارية نظم التأمينات الإجتماعية** (لا يعتمد على تراكم الإحتياطيات) ٢٤

- **الظروف والتحولات الإقتصادية أكدت القدرة الإقتصادية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية** ٢٨

- **تأثر نظم التأمينات الإجتماعية ببرامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكله** ٣٣

- **جداول** ..... ٣٤ -٤١

جدول (١) : الأخطار التى تتعامل معها نظم التأمينات الإجتماعية ٣٤

جدول (٢) : نظم التقاعد الإجبارية ٣٦

جدول (٣) : الإحصائيات السكانية الأساسية ٣٨

جدول (٤) : مصادر التمويل ٤٠